

تحليل محددات تفضيل العمالة الاجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة

والمتوسطة في محافظة اربيل [دراسة تطبيقية للعام 2021]

Analysis of the determinants of foreign labor preference in small industrial enterprises and middle schools in Erbil governorate: applied study for the year 2021

ا. م. د. سردار عثمان خضر باداوهي / المشرف

Dr.Sardar Othman Badawey
sardar.khudhur@su.edu.krd

عباس هياس عباس / الباحث

Abbas Hayas Abbas Kakhiyeh
abas.hayas221@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين / اربيل

الكلمات المفتاحية: العمالة الاجنبية، المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

Keywords: Foreign labor, Small and medium industrial projects, in Erbil governorate

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض محددات تفضيل العمالة الأجنبية، وبيان أنواعها في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

1- ان هناك التزاماً في العمل ودقة من قبل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية، لكون معظم العمالة الاجنبية لا يرافقون عوائلهم وبالتالي يسهل عليهم الالتزام في العمل. والنتيجة النهائية انعكست سلباً على العمالة المحلية وادت الى زيادة البطالة وخاصة ضمن صفوف الشباب في محافظة اربيل.

2- ان هناك ارتفاعاً بمهارة العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية لأن معظمهم لديهم الخبرة السابقة في عمل تلك المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

3- ان هناك انخفاضاً لاجور العمالة الاجنبية مقارنة بأجور العمالة المحلية لكون اجور العمالة الاجنبية مرتبطة بأسعار الصرف للدينار العراقي بدرجة عندما يتم تحويلها الى عملة الدولة الاجنبية يشكل مبلغ كبير. و ملخص البحث الى تقديم عدد من المقترحات و منها:

1- القضاء على المشاريع الصناعية الصغيرة الغير رسمية في محافظة اربيل من قبل السوريين، والتي اثرت سلباً على نشاط المشاريع الصناعية الصغيرة الرسمية في محافظة اربيل.

2- العمل على سن القانون الخاص المتعلق بالعمالة الاجنبية من قبل المجلس الوطني (البرلمان) لمعالجة عشوائية هجرة العمالة الاجنبية الى اقليم كوردستان- العراق.

3- يقع على عاتق وزارة التجارة والصناعة العمل على حماية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من منافسة السلع الاجنبية المستوردة سواء كانت عن طريق الضرائب الكمركية أو عن طريق تقديم الدعم اللازم لتلك المشاريع.

Abstract

This study aims to present the determinants of foreign labor preference and to show its types in small and medium industrial enterprises in the Erbil governorate. The research reached a set of conclusions, including:

1-There is a commitment to work and accuracy on the part of foreign workers compared to local workers because most foreign workers do not accompany their families, and therefore it is easier for them to commit to work. The end result reflected negatively on local employment and led to an increase in unemployment, especially among the youth in the Erbil governorate.

2- There is an increase in the skill of foreign workers compared to local workers, although most of them have previous experience in the work of those small and medium industrial projects in the governorate of Erbil.

3-There is a decrease in the wages of foreign workers compared to the wages of local workers because the wages of foreign workers are linked to the exchange rates of the Iraqi dinar to a degree when it is converted into the currency of the foreign country, it constitutes a large amount. The summary of the research presented a number of proposals, including:

4- Elimination of informal small industrial projects in Erbil governorate by the Syrians, which negatively affected the activity of official small industrial projects in Erbil governorate.

5- Working on enacting a special law related to foreign labor by the National Assembly (Parliament) to address the random migration of foreign labor to the Kurdistan Region - Iraq.

6- It is the responsibility of the Ministry of Commerce and Industry to work to protect small and medium industrial enterprises from competing with imported foreign goods, whether through customs taxes or by providing the necessary support for such projects.

المقدمة

ان تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اي بلد أو اقليم بهدف مكافحة البطالة ولكن في اقليم كردستان حدث عكس ذلك إذ إن تلك المشاريع ديمومة لتشغيل العمالة الاجنبية، بحيث أدت لطرده العمالة المحلية وخاصة ضمن صفوف المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل وهناك مشكلة للعمالة الاجنبية في اقليم كردستان والتي ادت الى مخاطر كثيرة ومنها في المجال الاقتصادي، والتي انعكست على زيادة معدلات البطالة، فضلاً عن تسرب العملات الاجنبية الى خارج اقليم كردستان وخاصة في محافظة اربيل بسبب استقطاب عدد كبير من العمالة الاجنبية في كافة القطاعات الاقتصادية، بدرجة ادت الى عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتي تحتاج الى الجهد العضلي مقابل تركيزهم في القطاع العام لحكومة الاقليم.

اهمية الدراسة: importance of studying: تأتي أهمية الدراسة من خلال بحثها محددات تفضيل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في

محافظة اربيل من اجل الاستفادة منها لتقديم الحلول اللازمة لمشكلة العمالة الاجنبية وبهدف تقليل نسبة البطالة في محافظة اربيل و اقليم كوردستان.

مشكلة الدراسة study Problem: تكمن مشكلة الدراسة في تفضيل العمالة الاجنبية من قبل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالعمالة المحلية، وبالتالي انعكست سلباً على زيادة البطالة بين صفوف الشباب في محافظة اربيل.

هدف الدراسة Purpose of the study: تهدف الدراسة الى:-

1- عرض محددات تفضيل العمالة الاجنبية في محافظة اربيل.

2- بيان انواع تفضيل العمالة الاجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل

فرضية الدراسة hypothesis of the study: استندت الدراسة الى الفرضيات الاتية:

1- تفترض الدراسة على وجود أهمية واتفاق تفضيل العمالة الاجنبية من حيث (الاجور، زيادة ساعات العمل، المهارة، التقليد، قلة الاجازات، قبول الوظائف الدنيا، ثقة بالنفس في العمل، مجموعات للأعمال المتخصصة)، مقارنة بالعمالة المحلية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

2- تفترض الدراسة على وجود أهمية واتفاق تفضيل نوع العمالة المحلية في (مناطق الوسطى و الجنوبية) و العمالة الاجنبية (السوريين) بالدرجة الاولى في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

3- تفترض الدراسة على وجود أهمية واتفاق على عدم وجود غطاء قانوني يحمي حقوق العمالة الاجنبية في القطاع الخاص في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

منهجية الدراسة Study methodology: تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي للموضوع من خلال عينة من المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة في محافظة اربيل، ومن ثم التعرف على النتائج التي تم التوصل اليها. مع استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية المطلوبة للدراسة.

فلسفة الدراسة Study philosophy: تخفيض استقبال العمالة الاجنبية، يؤدي الى زيادة فرص العمل، و من ثم انخفاض هجرة العمالة المحلية الى الخارج.

عينة الدراسة Sample study: تضمنت عينة الدراسة المدراء واصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل، وقد كان العينة العشوائية تشكل نسبة (9%) من مجتمع الدراسة، واستمرت توزيع استمارة الاستبانة على تلك المشاريع خلال المدة (2021/06/5 - 2021/07/10). وكان عدد استمارات الصحيحة (196) من مجموع (210) استمارة.

حدود الدراسة Limits of the study: تشمل الدراسة على الحدود الاتية:

1- الحدود الموضوعية: محددات تفضيل العمالة الاجنبية.

2- الحدود البشرية: عينة من المدراء واصحاب المشاريع الصناعية.

3- الحدود المكانية:- تشتمل مكانياً عينة من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل

4- الحدود الزمانية:- تشمل عام 2021.

خطة الدراسة (Study plan). لغرض الوصول الى هدف الدراسة والتحقق من الفرضية الموضوعية فقد تم تقسيم البحث الى اربعة المباحث: خصص المبحث الاول الاطار النظري لهجرة العمالة الاجنبية، بينما تناول المبحث الثاني الاطار المفاهيمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في حين اشتمل المبحث الثالث المعلومات الاولى حول اصحاب ومدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل، بينما المبحث الرابع والاخير تتناول تحليل محددات تفضيل العمالة الاجنبية وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول / الاطار النظري لهجرة العمالة الاجنبية

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى الهجرة من حيث المفهوم والنشأة والانواع ومحدداتها وكالاتي:-

1.1 مفهوم هجرة العمالة الاجنبية:- من خلال هذه الفقرة نتطرق الى الآتي :-

اولاً:- أصل كلمة المهاجر:- يشتق لفظ الهجرة لغوياً من (الهجر)، هو انتقال الانسان من حال إلى حال ويشق الهجرة من (المهجرة والمهاجرة) أي ترك الأرض إلى أخرى وتعني الهجرة عامة، الانتقال عامة، الانتقال الجغرافي من منطقة إلى منطقة أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة. وبشكل عام يسعى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في ارض أخرى بفعل ظلم ظالم لا يعرف الرحمة، أو المغادرة إلى ارض ثابتة طلباً للأمن والسكينة والعدل و المساواة والإنصاف (فوجو، 10، 2012).

ثانياً:- المهاجر (Immigrant) :-

1- المهاجر، على أنه الشخص الذي سيندمج أو ادمج في نشاطات مربحة أو ذات أجر في دولة لا تعد موطنه الأصلي. (دحه، 9، 2013-10).

2- المهاجر، ينطبق على الأشخاص وأفراد الأسرة الانتقال إلى بلد أو منطقة أخرى لتحسين الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية وتحسين الاحتمالات لأنفسهم أو لعائلاتهم

(Perruchoud Redpath, 2011, 61)

ثالثاً:- مفهوم المهاجر:-

1- المهاجر (Migration):- هي مغادرة الفرد أو مجموعة الافراد من بلد إلى بلد آخر بشرط الاستقرار الدائم أو المؤقت فيه، وتنص المعايير الدولية على أن جميع الأشخاص لهم الحرية في التنقل والمغادرة من أي بلد بما فيها بلدهم. (الكش، 2018، ص16).

2- المهاجر:- هي انتقال فرد أو مجموعة بشرية معينة من إطار جغرافي إلى آخر، ويشمل هذا الإطار بلدانهم الأصلية أو من قارة إلى أخرى. (سنوسي، 2011، ص40).

3- المهاجر، حركة شخص أو مجموعة من الأشخاص، إما عبر حدود دولية أو داخل بلد، إنها حركة سكانية تشمل أي نوع من أنواع حركة الاشخاص، مهما كانت الطول والتكوين والأسباب، ويشمل هجرة اللاجئين والمشردين و المهاجرين بقصد الاقتصادي والأشخاص الذين ينتقلون لأغراض أخرى، بما في ذلك لم شمل الأسرة (International Migration Report 2015, 2016, 11)

4- المهاجر، هي حركة الناس من مكان ما في عالم إلى آخر لغرض إقامة بشكل دائم أو إقامة شبه دائمة، عادة عبر الحدود السياسية. مثل "الإقامة شبه الدائمة" ستكون الحركات الموسمية لعمال المزارع

المهاجرين. ويمكن للناس إما أن يختاروا التحرك طوعي الهجرة أو إجبارهم على الانتقال الهجرة غير الطوعية (Human Migration Guide,2005,1).

2.1- **النشأة**.. مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا واكتشاف قارات جديدة بدأت الهجرة الخارجية، وقد كانت أول الهجرات التي بدأت نحو العالم جديدة (أمريكا) إجبارية، حيث كان الأوربيون يأخذون قوة الأفارقة ويستغلون عبيدا ومهام تلك العبيد تتمثل في خدمة الأرض، والقيام بشؤون الرجل الأبيض ويعد البرازيل أكبر بلد في العالم معظم سكانه من أصل إفريقي اذ يعد 38% من أصول إفريقية، ويقدر المؤرخون عدد هؤلاء الأفارقة الذين أخذوا بالقوة إلى أمريكا حوالي (3.6) مليون إفريقياً وذلك خلال ثلاثة قرون ونصف. ولم تسلم حتى القارة الاسيوية من هذا الانتهاك البشري، الذي فرضه إنسان أوروبا على المعمورة بمنطق قائم على مبدأ الاستغلال، وسيادة الرجل الأبيض على جميع بقاع الدنيا، وتمت خلال هذا المنطق الظالم تم استغلال مجموعة من الصينيين بالقوة إلى كاليفورنيا بالولايات المتحدة و كندا من أجل العمل في مد خطوط السكك الحديدية بها. (عزوز، بدون سنة، 108-111).

نجد منذ بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939-1945 فإن القوى الاقتصادية أدت إلى نمو وزيادة هذه الهجرة بصفة أساسية ولا سيما خلال الخمسينيات من القرن العشرين وبصفة أساسية من المناطق ذات الفائض العمالة في وجنوب شرق أوروبا إلى باقي مناطق أوروبا أسهمت في زيادة التشغيل لدى هذه الدول وحل مشاكل كثير من هؤلاء الفقراء. كما أسهمت في التنمية الدول المستقبلية إليها وأسهمت في تخفيف المعاناة على كاهل الحكومات دول المرسلات. (تودارو، 183، 2009-185).

3.1- **محددات هجرة العمالة الأجنبية**.. من أهم محددات هجرة العمالة الأجنبية كالآتي:- (عفان، 2018، 14-20).

1- **الأجر**.. يعد الأجر أحد محددات الهجرة وفقا للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، فانخفاض الأجر في الدولة الام يدفع الأفراد للهجرة الدولية بينما ارتفاع الأجر في الدولة المضيفة يجذب الأفراد للهجرة الدولية.

2- **البطالة**.. أوضحت النظرية الاقتصادية الكينزية ونظرية الاقتصاد الحديث ونظرية سوق العمل المزدوج أهمية البطالة كمحدد رئيسي. للهجرة الدولية، إلا أن النظرية الأولى والثانية ركزت على البطالة في الدولة الأم، بينما ركزت النظرية الأخيرة على البطالة في الدولة المضيفة. وعلى الرغم من تلك الرؤية يؤكد العديد من الاقتصاديين على أن ارتفاع البطالة في الدولة الأم يعد من أهم محددات الهجرة، وأنه غالباً ما يصاحبه انخفاض في الأجر النقدي.

3- **التحويلات**.. ازدادت أهمية تحويلات العاملين في الخارج في الدول النامية في الوقت الحالي، حيث أصبحت مصدراً أساسياً للتمويل في العديد من الدول النامية. ويعد تعظيم التحويلات المالية الهدف الأساسي لأي مهاجر. وتتحقق العوائد للمهاجر عندما يكون أجره بالخارج أعلى من مستوى استهلاكه بالخارج. وتمثل التحويلات مقياساً آخر للفرص الاقتصادية المتباينة للمهاجرين، والتي تعد محدداً رئيسياً للهجرة.

4- **سعر الصرف**.. يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تعكس الوضع الاقتصادي للدولة الأم والمضيفة في آن واحد. وقد أهمل علم الاقتصاد لفترة طويلة أثر سعر الصرف على الهجرة، بسبب انخفاض عدد المهاجرين في الماضي على المستوى الدولي، وبالنسبة لحجم سوق العمل المحلي، وقلة

الأزمات المالية (استقرار سعر الصرف). ومع زيادة التقدم في وسائل الاتصالات والتطور المالي والمصرفي، ازدادت أهمية سعر الصرف في التأثير على الهجرة الدولية. ويعد أول من أشار إلى أثر سعر الصرف الاسمي على الهجرة الدولية (1999) (However, Hanson and Spilimbergo) عندما أوضحوا أن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي وقت الأزمة في عام 1995 أسهم في زيادة الهجرة للخارج. وقد لوحظ فيما بعد أن تقلبات سعر الصرف وقت الأزمات المالية صاحبها تقلبات في الهجرة الدولية للعمل.

5- النمو الاقتصادي.. يعد النمو الاقتصادي مؤشراً للظروف الاقتصادية للدولة، فزيادة النمو الاقتصادي للدولة تتضمن زيادة في الاستثمار وفرص التوظيف المتاحة. وقد أوضح الاقتصاديون أن النمو الاقتصادي المرتفع في الدول الأم يخفض من الحافز على الهجرة الدولية. وقد أوضح آخرون بالتطبيق على ماليزيا أن النمو الاقتصادي المرتفع في الدول المضيفة كان له أثراً معنوياً طردياً واضحاً على الهجرة الدولية للعمل، وأنه يفوق أثر النمو الاقتصادي بالدول الأم.

6- الائتمان المتاح للقطاع الخاص.. تعد القيود المفروضة على القروض المقدمة للقطاع الخاص أحد العوامل المؤثرة على الهجرة الدولية للعمل. وتتمثل تلك القيود في حجم الائتمان المتاح وتكلفته. فمع وجود قيود على منح القروض، تضطر العامل للهجرة للحصول على عوائد، وتحويلها للدول الأم لاستثمارها. ويتفق آخرون مع هذا الرأي، بأن القيود على منح القروض لا تكون فقط قيود كمية، ولكن ارتفاع معدل الفائدة على القروض أيضاً سيحفز هجرة العمالة الدولية.

7- عوامل أخرى.. يتفق العديد من الاقتصاديين على أن القرب الجغرافي وتقارب اللغة والديانة، تكون عوامل مشجعة على الهجرة الدولية، بجانب العوامل الاقتصادية الأخرى، وهو ما أكدته نموذج الجاذبية في تفسير الهجرة الدولية للعمل، فوجود قيود على انتقال العمالة كشروط الفيزا ونظام الدخول للدول المضيفة يقيد من الهجرة الدولية للعمل في تلك الدول، إلا أن الحوافز التي قد تقدم للعمالة المهاجرة تحفز على الهجرة كمقابل السكن والتأثيث وتكاليف السفر في بعض الوظائف. كما يوضح آخرون أن الضرائب المفروضة في الدول الأم تعد محدداً للهجرة الدولية، فزيادتها تعد عامل دفع قوي، فضلاً عن ذلك أن مستوي التنمية البشرية المرتفع في الدول المضيفة يعد من العوامل المحفزة للهجرة أيضاً بجانب الأجور المرتفعة. ويوضح آخرون أن السياسات التي تضعها الدول الأم والمضيفة، يكون لها أثراً واضحاً على الهجرة، ولا تقل عن المحددات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني / الاطار المفاهيمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المبحث سوف يتم تسليط الضوء على ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وتصنيفها ومصادر تمويلها ومعوقات وكالاتها:-

1-2. **ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** يمكن عرض هذه الفقرة بالشكل الآتي:-

اولاً.. اسباب الاختلاف في إعطاء تعريف موحد.. اختلف الاقتصاديون حول إعطاء تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم العوامل التي أدت إلى هذا الاختلاف في كل دولة يعود إلى:- (بن عباس، معبوف، 2017، 2).

1- اختلاف مستويات النمو الاقتصادي. المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا تعد مؤسسة من الحجم الكبير في الدول النامية، وهذا يرجع للاختلاف في أنماط النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

2- تنوع الأنشطة والفروع الاقتصادية. هناك اختلاف في تحديد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للأنشطة والفروع الاقتصادية، فالمشاريع في القطاع الزراعي مثلاً تختلف عنها في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات.

3- درجة تقسيم العمل. أي أنه كلما كانت درجة التقسيم في العمل كبيرة، كلما كانت معايير تصنيف هذه المشاريع تميل إلى الصغر والعكس صحيح. في مجمل الأحوال يختلف الأمر بين دولة وأخرى. ففي بريطانيا مثلاً يختلف الأمر حسب القطاعات فقد يكون مشروعاً ما في قطاع الصناعات الكيماوية صغير الحجم، إلا أنه في الصناعات الهندسية ليس كذلك في حال استخدام نفس المعيار. (حرب، 2006، 116).

ثانياً. معايير تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يمكن تصنيف هذا المعايير إلى نوعين (درار، قاسمية، 2016، 5-6).

1- المعايير الكمية (Quantitative standards). يتحدد حجم المشاريع إلى جملة من المؤشرات:-
أ. المؤشرات الاقتصادية. تشمل عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة.

ب. المؤشرات التكنولوجية. تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.
والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية وكالاتي:-

أ. معيار عدد العمال. يعد معيار عدد العمال أحد المعايير الكمية للترقية بين المشاريع، الصغيرة والمتوسطة وهو من أكثر المعايير شيوعاً في الاستخدام نظراً لسهولة قياسه، ولهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المشاريع وتوافر البيانات المتعلقة به وسهولة الحصول عليها، حيث أنها تنطوي على حساسية أو سرية، لأنها مطلوبة لأغراض إدارية مختلفة، ولكن على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين، وقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات، أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المشاريع

ب. معيار رأس المال. يعد رأس المال المستخدم بالمشروع أحد المعايير الكمية للتمييز بين الصناعات المتوسطة والصغيرة، ويقصد بهذا المعيار الصناعات الكبيرة التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر بها، والذي يختلف من دولة إلى أخرى، وهنا تبرز مشكلة تحديد رأس المال، هل رأس المال المستثمر من ثابت وعامل أو رأس مال ثابت، ويفضل البعض رأس المال الثابت حيث أنه يعكس حجم الطاقة الإنتاجية وتستبعد البعض قيمة الأراضي من رأس المال الثابت. ويؤخذ على هذا المعيار أنه لا يصلح بمفرده لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو حتى لاستعماله كمعيار للمقارنة بين الصناعات المماثلة في الدول المختلفة.

ت. معيار رقم الأعمال. يعد معيار رقم الأعمال من المعايير المهمة لمعرفة قيمة وأهمية المشاريع وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع، غير أن هذا المعيار فيه بعض

انتقادات، ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المشروع، نظرا لأنه في حالة تواصل الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمالها، ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أدائها، لكن في الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة.

ث. معيار درجة الانتشار: يعد هذا المعيار على مدى درجة انتشار الأنشطة في جميع أنحاء البلد أو تركيزها في منطقة معينة، لأن صغر حجم المشروع، بالإضافة إلى محدودية النشاط والعمالة يساعد على ممارسة هذا النشاط في أي مكان، ولهذا فإن تحديد حجم المشروع يتوقف بدرجة كبيرة على درجة الانتشار.

ج. معيار الطاقة الإنتاجية: يعد معيار الطاقة الإنتاجية من المعايير الكمية وهذا يكون فعالا في المشروعات التي تكون فيها طبيعة المنتج موحدة، وتقدر الطاقة الإنتاجية بأقصى عدد الوحدات الممكنة إنتاجها وعدد الوحدات المنتجة فعلا. (جمال، 2015، 5-6).

2- المعايير النوعية (Quality standards): تصنيف المشاريع بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية كالآتي:-

أ. معيار الملكية: يعد هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة، حيث نجد أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، معظمها فردية أو عائلية، يلعب فيها مالك هذه المشاريع دور المدير وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

ب. معيار المسؤولية: تعود كل القرارات المتخذة داخل المشروع إلى المالك أو صاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالإدارة والتسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.

ت. معيار الاستقلالية: وتعني بها استقلالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء كانت المشاريع الصناعية أو زراعية أو خدمية.

ث. معيار قيمة المبيعات: تستخدم بعض الدول معيار قيمة المبيعات السنوية للتمييز بين أحجام المشاريع حيث يتميز هذا المعيار بصلاحياته للتطبيق على المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية، وإن كان يتطلب توفر معلومات وبيانات دقيقة عن المبيعات السنوية للمشاريع، وهو ما يتعذر في حالة أغلب المشاريع الصغيرة، خاصة تلك التي لا تحتفظ بدفاتر وحسابات منتظمة، كما يصعب تطبيقه في حالة الأنشطة التي تتصف بمبيعاتها بالتغيرات أو التقلبات الموسمية.

ج. معيار القيمة المضافة: يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المشروع بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة المستثمرة من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي حيث يمكن حساب قيمة الإنتاج أو المبيعات السنوية وقيمة الخدمات والمستلزمات الداخلية في الإنتاج، ولكنه لا يصلح في إجراء المقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في حالة المشاريع الصغيرة.

ح. معيار كثافة العمل: تعرف كثافة العمل بأنها ناتج قسمة رأس المال المستثمر على عدد المشتغلين بالمشروع، ويطلق البعض على هذا المعيار مسمى "تكلفة فرصة العمل": لأنه يعكس حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد بالمشروع، ويختلف الحد الفاصل من قطاع لآخر بحسب طبيعة الكثافة

العملالية أو الرأسمالية، حيث يميل إلى الارتفاع في المؤسسات كثيفة رأس المال، وإلى الانخفاض في المؤسسات التابعة لقطاعات خفيفة رأس المال، ويتطلب هذا المعيار توفر بيانات دقيقة عن عنصري العمل و رأس المال المستثمر.

ثالثاً- تعاريف المختلطة لمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من بين هذه التعاريف وكالاتي:- (شعبان، بلال، 2017، 3).

1- تعريف اليابان . تعتمد في تحديدها لمفهوم المشاريع الصغيرة و المتوسطة على مبدأ المعيار المزدوج أي معيار رأس المال و عدد العمال (حيث لا يزيد عدد عمالها عن 300 عاملاً و رقم أعمالها أقل من 50 مليون ينّاً الياباني).

2- تعاريف الاخرى .- (عباس، 2020، 5-6)

أ.تعريف اللجنة الاوروبية .- حيث فرق بين كل من المشاريع متناهية الصغيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكالاتي:-

المشاريع متناهية الصغيرة تضم ما بين (1-9) عاملاً.

المشاريع الصغيرة تضم ما بين (10-49) عاملاً .

المشاريع المتوسطة تضم ما بين (50-250) عاملاً.

ب.تعريف منظمة العمل الدولية .- المشاريع الصغيرة التي يعمل بها (50) عاملاً، و لا يزيد راس المال الخاص عن (100) ألف دولاراً.

2-2. مجالات أنشطة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة .- يمكن حصر مجالات نشاط المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة كالاتي: (كاظم، 2007، 6-7)

1- مشاريع التنمية الصناعية .- يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الصغيرة والمتوسطة وبشكل الاتي :-

أ.الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف(صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز...الخ) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوماً بيوم للسوق .

ب.الصناعات ذات المواصفات الخاصة لمستهلكين(منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث و خياطة الملابس الخ).

ت.الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (الماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف الصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية ...الخ).

2- نشاط التعدين .- وتقسم الى:-

أ.المشاريع الصغيرة في مجال التعدين .- تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحة، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية. اهم مميزات هذه المشاريع:

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف.
 - لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت.
 - غالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز.
 - لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية.
ب. المناجم المتوسطة :- تتم في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.
المبحث الثالث / المعلومات الأولية حول المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل

من خلال هذا المبحث سيتم اشارة الى المعلومات الاولى حول المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل وكالاتي:

1-3 «موقع المشروع داخل مركز محافظة اربيل»:- بالنسبة الى موقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل، فان موقع المشروع (جنوب) مركز اربيل يأتي بالمرتبة الاولى، حيث بلغ عدد افراد العينة (63)، وبأهمية نسبية (44.4%)، اما المرتبة الثانية فهي موقع (شمال) في مركز اربيل حيث بلغ عدد افراد العينة (31)، وبأهمية نسبية (21.8%)، اما المرتبة الثالثة موقع (شرق) مركز اربيل، حيث بلغ عدد افراد العينة (25)، وبأهمية نسبية (17.6%)، واما المرتبة الرابعة موقع (غرب) في محافظة اربيل، حيث بلغ عدد افراد العينة (23)، وبأهمية نسبية (16.2%)، وهذا يدل على عدم التوازن في توزيع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة لمدينة اربيل لاحظ في ذلك الجدول (1)

الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب موقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة داخل مدينة اربيل

الفئات	العدد	%
الشمال	31	21.8%
الجنوب	63	44.4%
الشرق	25	17.6%
الغرب	23	16.2%
المجموع	142	100

المصدر:- استمارة الاستبانة.

2-3 «موقع المشروع خارج مركز محافظة اربيل»:- بالنسبة الى موقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خارج مدينة اربيل، حيث تبين بان موقع المشروع خارج مركز (شمال) مدينة اربيل يأتي بالمرتبة الاولى، حيث بلغ عدد افراد العينة (23)، وبأهمية نسبية (42.6%)، اما المرتبة الثانية فهي موقع المشروع خارج مركز (جنوب) محافظة اربيل، حيث بلغ عدد افراد العينة (16)، وبأهمية نسبية (29.6%)، اما المرتبة الثالثة موقع المشروع خارج مركز (شرق) محافظة اربيل، حيث بلغ عدد افراد العينة (15)، وبأهمية نسبية (27.6%)، من هذا يظهر بان هناك خلل في توزيع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خارج مركز محافظة اربيل، اذ هناك اقضية لديها مشاريع صناعية كثيرة في

نفس الوقت هناك اقصية اخرى يفتقر الى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وهذا الخلل ادت زيادة معدلات البطالة في اقصية التي يفتقر الى المشاريع الصناعية لاحظ في ذلك الجدول (2).

الجدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب موقع المشاريع الصغيرة و المتوسطة خارج مدينة اربيل

الفئات	العدد	%
الشمال	23	42.6%
الجنوب	16	29.6%
الشرق	15	27.8%
المجموع	54	100

المصدر:- استمارة الاستبانة.

3-3-1 عدد عمال المشروع الصناعي:- بالنسبة الى عدد العمال في المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة في محافظة اربيل، و تأتي بالمرتبة الاولى فئة (1-5) عامل، حيث بلغ عدد افراد العينة (73)، و بأهمية نسبية (37.2%) و تأتي بالمرتبة الثانية فئة (6-10) عاملاً، حيث بلغ عدد افراد العينة (72)، و بأهمية نسبية (36.7%) اما المرتبة الثالثة فهي الفئة (11-15) عاملاً، حيث بلغ عدد افراد العينة (35)، و بأهمية نسبية (17.9%)، بينما المرتبة الرابعة فئة (16-20) عاملاً، حيث بلغ عدد افراد العينة (15)، و بأهمية نسبية (7.7%)، وبخصوص المرتبة الاخيرة فهي من نصيب فئة (21 عامل فما فوق)، حيث بلغ عدد افراد العينة (1)، و بأهمية نسبية (0.5%). ويتضح من خلال النسب بان (91.8%) من المشاريع للصناعة الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل يقع عدد عمالها ما بين (1-15) عامل ومعظم هذا العدد يشكل العمالة الاجنبية لاحظ في ذلك الجدول (3).

الجدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب عدد عمال في المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة في محافظة اربيل

الفئات	العدد	%
5-1	73	37.2%
10-6	72	36.7%
15-11	35	17.9%
20-16	15	7.7%
21 فما فوق	1	0.5%
المجموع	196	100

المصدر:- استمارة الاستبانة.

3-3-4 حجم رأس المال المشروع الصناعي:- بالنسبة الى حجم رأس المال للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل والتي يعد من معايير فصل بين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة و يأتي بالمرتبة الاولى (1-299) الف دولاراً، حيث بلغ عن عدد افراد العينة (145)، و بأهمية نسبية (74%)، وهذا تقع ضمن المشاريع الصناعية الصغيرة، اما المرتبة الثانية فهي من (300-999) الف دولاراً، حيث بلغ عدد افراد العينة (51)، و بأهمية نسبية (26%) تقع ضمن المشاريع الصناعية

المتوسطة وهذا يعزز نوع المشاريع الصناعية بين المشاريع الصغيرة و المتوسطة كما اشارت اليها في الجدول (4).

الجدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب معلومات عن حجم راس المال المشروع الصناعي الصغيرة و المتوسطة في محافظة اربيل

الفئات	العدد	%
--------	-------	---

74.0%	145	1-299
26.0%	51	300-999
100	196	المجموع

المصدر:- استمارة الاستبانة.

3-5 «جنسية المشروع». نلاحظ أن المرتبة الاولى لفئة المشاريع المحلية، حيث بلغ عدد افراد العينة (180) وبأهمية النسبية (91.8 %)، اما المرتبة ثانية لفئة المشاريع المشتركة، حيث بلغ عدد العينة (10) وبأهمية النسبية (5.1 %)، اما المرتبة ثالثة لفئة المشاريع الاجنبية، حيث بلغ عدد العينة (6) وبأهمية النسبية (3.1 %)، وهذا مؤشر على ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الصناعي و خاصة في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل. لاحظ في ذلك الجدول (5) الجدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب جنسية المشاريع الصناعية في محافظة اربيل

الفئات	العدد	%
محلي	180	91.8%
اجنبي	6	3.1%
مشترك	10	5.1%
مجموع	196	100

المصدر:- استمارة الاستبانة.

3-6 «حيازة ملكية المشروع». نلاحظ أن أكبر نسبة عينة الدراسة من حيازة ملكية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة كانت حيازة ملكية المشاريع الخاصة حيث بلغت (54.6%)، بينما كانت حيازة ملكية المشروع بالمشاركة بنسبة (45.4%) وهذا يدل بان هناك المشاركة من قبل الكوادر الاحزاب الحاكمة وهذا يعد عائقاً امام تطور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتدخل الاحزاب السياسية في القطاعات الاقتصادية و بالتالي معوق امام تطورت تلك المشاريع . لاحظ في ذلك الجدول (6) . الجدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب حيازة ملكية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسط في محافظة اربيل

الفئات	العدد	%
خاص	107	54.6%
مختلط	89	45.4%
مجموعة	196	100

المصدر:- استمارة الاستبانة.

3-7 «نوع الصناعات». بالنسبة الى انواع الصناعات في محافظة اربيل، وتأتي بالمرتبة الاولى فئة صناعة الفلزية، حيث بلغ عدد افراد العينة (45)، وبأهمية نسبية (23%) وتأتي بالمرتبة ثانية فئة صناعة الانشاءات، حيث بلغ عدد افراد العينة (37)، وبأهمية نسبية (18.9%) اما المرتبة ثالثة فهي لفئة صناعة الخدمات، حيث بلغ عدد افراد العينة (25)، وبأهمية نسبية (12.8%)، اما المرتبة الرابعة فئة صناعة البلاستيكية، حيث بلغ عدد افراد العينة (24)، وبأهمية نسبية (12.2%)، اما المرتبة الخامسة فئة صناعات الموبيليات، حيث بلغ عدد افراد العينة (20)، وبأهمية نسبية (10.2%)، اما المرتبة السادسة فئة صناعات الغذائية، حيث بلغ عدد افراد العينة (17)، وبأهمية نسبية (8.7%)، اما المرتبة السابعة فئة صناعة السليلوزية، حيث بلغ عدد افراد العينة (16)، وبأهمية نسبية (8.2%)، اما المرتبة

الثامنة فئة صناعات الغزل والنسيج والآخرى، حيث بلغ عدد افراد العينة (5)، وبأهمية نسبية (2.6%) وبخصوص المرتبة الاخيرة فهي من نصيب فئة الصناعات الكيماوية، حيث بلغ عدد افراد العينة (2)، وبأهمية نسبية (1%). يتضح من خلال النسب بان (77.1%) من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يقومون بالنشاط الانتاجي من الصناعات (الفلزية و الانشاءات و الخدمات و البلاستيكية و الموبيليات) لاحظ في ذلك الجدول (7).

الجدول (7) توزيع عينة الدراسة حسب معلومات عن نوع المشروع الصناعي في محافظة اربيل

الفئات	العدد	%
صناعة الانشاءات	37	18.9%
صناعة الغذائية	17	8.7%
صناعة الغزل و النسيج	5	2.6%
صناعة الفلزية	45	23.0%
صناعة لكيماوية	2	1.0%
صناعة البلاستيكية	24	12.2%
صناعة السليلوزية	16	8.2%
صناعات الموبيليات	20	10.2%
صناعة الخدمات	25	12.8%
الآخرى	5	2.6%
مجموعة	196	100

المصدر:- استمارة الاستبانة.

8.3.1 عدد عمال الاجانب:- بالنسبة الى عدد عمال الاجانب في المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة في محافظة اربيل، و تأتي بالمرتبة الاولى فئة (اقل من 5) عاملاً، حيث بلغ عدد افراد العينة (132)، وبأهمية نسبية (67.3%) و تأتي بالمرتبة الثانية فئة (5-15) عاملاً، حيث بلغ عدد افراد العينة (59)، وبأهمية نسبية (30.1%) اما المرتبة الثالثة فهي الفئة (21-25) عاملاً، حيث بلغ عدد افراد العينة (5)، وبأهمية نسبية (2.6%). يتضح من خلال النسب بان (97.4%) من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يشغلون من (1-15) عاملاً اجنبي، وهذا يدل بان معظم المشاريع الصناعية يعتمدون على القوى العاملة الاجنبية لكونهم يتميزون بانخفاض اجورهم وارتفاع مهاراتهم والتزامهم بالعمل وقلة الاجازاتهم مقارنة بالعمالة المحلية في محافظة اربيل. لاحظ في ذلك الجدول (8).

الجدول (8) توزيع عينة الدراسة حسب عدد عمال الاجانب للمشاريع الصناعية في محافظة اربيل

الفئات	العدد	%
اقل من 5 عامل	132	67.3%
5-15	59	30.1%
25-21	5	2.6%
المجموع	196	100

المصدر:- استمارة الاستبانة.

المبحث الرابع / تحليل محددات تفضيل العمالة الاجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل

من خلال هذا المبحث سوف تشير الى تحليل محددات تفضيل العمالة الاجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل وكالاتي :-

1.4- اختبار معامل الثبات والصدق واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

أولاً، معامل كرونباخ ألفا، من العناصر الأساسية لصلاحية الاعتماد على نتائج الاستبانة اختبارها من حيث معامل الثبات والتي تعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه ، أي أنه يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقه على العينة نفسها. وعلى هذا الأساس سيتم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) ومعامل الثبات يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر أو أقل من (0.60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثباتاً تاماً تكون قيمة المعامل تساوي الواحد وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0.60).

ثانياً، قياس معامل الصدق، ويقصد به أن يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات أي كلما اقترب من الواحد دل ذلك على صدق الاستبانة والعكس صحيح إذا اقترب من الصفر وعموماً إذا كانت قيمته أكبر من (0.80) دل ذلك على ثبات وصدق الاستبانة والاعتماد على نتائجها. لذلك سيتم قياس ثبات وصدق الاستبانة لكل محاورها وأبعادها وتلخيصها من خلال الجدول (9)

الجدول (9): اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات وصدق الإستبانة

المحور أو المؤشر	عدد العبارات	معامل كرونباخ-ألفا	معامل الصدق
مميزات العمالة الأجنبية	9	0.688	0.829
تفضيل نوع العمالة الأجنبية	10	0.768	0.876
العوامل المؤسسية المتعلقة بالعمالة الأجنبية	5	0.642	0.801
محور 3 + محور 4 + محور 5	24	0.733	0.856

المصدر:- استمارة الاستبانة

ثالثاً، اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:- يمكن معرفة ان توزيع المحاور لها توازي محددات تفضيل العمالة الأجنبية لها توزيع طبيعي من عدمه بالاعتماد على الاختبار (اختبار التوزيع الطبيعي لمتوسطة المحاور ب Kolmogorov-Smirnov Test) واختبار كاي-تربيع التي على أساسها سيتم تحديد الاختبار الملائم لفرضيات البحث، أي اختبار الفرضية الآتية:

فرضيات العدم: متوسطات المحاور ومحددات تفضيل العمالة الأجنبية لها توزيع طبيعي.
الفرضية البديلة: متوسطات المحاور ومحددات تفضيل العمالة الأجنبية ليس لها توزيع طبيعي.
لاختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية 5% وتلخيص أهم نتائج الاختبار من خلال الجدول (10) يلحظ أن متوسطات المحاور ومحددات تفضيل العمالة الأجنبية ليس لها توزيع طبيعي لأن قيم الإحصاء الخاصة أكبر من قيمتها الجدولية وهذا ما تؤكد قيم p- التي كانت أقل من مستوى معنوية (0.05) للاختبار. لذلك سيتم استخدام اختبارات لا معلمية لاختبار فرضيات البحث.

الجدول (10): اختبار التوزيع الطبيعي لمتوسطات المحاور ومحددات تفضيل العمالة الأجنبية

اختبار التوزيع الطبيعي لمتوسطة المحاور ب Kolmogorov-Smirnov Test			المحاور والمؤشرات
القيمة الجدولية	قيمة p-	الإحصاء	مميزات العمالة الأجنبية
0.0971	0.0000000003	0.142	

0.0971	0.0000000002	0.143	تفضيل نوع العمالة الاجنبية
0.0971	0.0000042385	0.111	العوامل المؤسسية المتعلقة بالعمالة الاجنبية
0.0971	0.0000000299	0.128	محور 3 + محور 4 + محور 5

المصدر:- استمارة الاستبانة

2.4.1 محددات تفضيل العمالة الاجنبية:- تضمن هذا المحور (9) أسئلة ولخصت نتائجها من خلال الجدول (11) نلاحظ أن أكبر متوسط كان من حصة السؤال الاول (التزام في العمل اكبر من قبل العمالة الاجنبية)، بنسبة (84.718%)، يليه السؤال الثاني (قلة الاجازات اليومية و الزمنية من قبل العمالة الاجنبية للمشاريع الصناعية) بنسبة (82.653%)، في حين كان السؤال الثالث (عدم ممانعة العمالة الاجنبية بالعمل لأكثر من (8) ساعات في اليوم)، بنسبة (82.347%) وحصة السؤال الرابع (ارتفاع مهارة العمالة الاجنبية) نسبة (79.694%) حسب آراء عينة الدراسة. والسؤال الخامس (العمالة الاجنبية دائما يشكلون مجموعات العمل المتخصصة) نسبة (78.980%)، يليه السؤال السادس (انخفاض اجور العمالة الاجنبية) نسبة (78.878%)، من السؤال السابع (التقليد و المحاكاة في استخدام العمالة الاجنبية من قبل اصحاب المهن والمشروعات الصناعية) بنسبة (73.571%)، يليه السؤال الثامن (تقيل العمالة الاجنبية قيام ببعض الوظائف الدنيا و المتوسطة) نسبة (70.408%)، والسؤال الاخير (هناك ثقة العمل اكبر من قبل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية) بنسبة (64.694%). وبخصوص معدل العام للمحور بنسبة (77.323%). ولتوضيح اكثر نستعين لكل أسئلة المحور حسب درجة اتفاقها وكالاتي:-

اولا، الالتزام في العمل، ان (84.718%) من اصحاب ومدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يرون بأن هناك التزاماً في العمل اكثر من قبل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية، لكون معظم العمالة الاجنبية لا يرافقون عوائلهم و بالتالي يسهل الالتزام في العمل. و في النتيجة النهائية انعكست سلبي على العمالة المحلية و ادت الى زيادة معدلات البطالة و خاصة ضمن صفوف الشباب في محافظة اربيل.

ثانيا، قلة الاجازات اليومية و الزمنية، ان (82.653%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يرون بأن هناك قلة الاجازات اليومية و الزمنية من قبل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية، لكون معظم العمالة الاجنبية لا يرافقون عوائلهم و بالتالي يؤدي الى قلة الاجازات في العمل.

ثالثا، عدم ممانعة بالعمل لأكثر من (8) ساعات في اليوم، ان (82.34%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يرون بأن هناك عدم ممانعة العمالة الاجنبية بالعمل لأكثر من (8) ساعات في اليوم مقارنة بالعمالة المحلية و بالتالي يؤدي الى زيادة ارباح اصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة على حساب استغلال العمالة الاجنبية.

رابعا، ارتفاع مهارة، ان (79.69%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يرون بأن هناك ارتفاعاً مهارة العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية لكون معظم العمالة الاجنبية لديهم الخبرة السابقة في هذه المهن.

خامساً، يشكلون مجموعات العمل المتخصصة: ان (78.98%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يرون بان العمالة الاجنبية يشكلون فرقاً العمل المتخصصة، بينما العمالة المحلية يفتقر الى هذه الميزة.

سادساً، انخفاض الاجور: ان (78.87%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يرون بأن هناك انخفاضاً اجور العمالة الاجنبية مقارنة بأجور العمالة المحلية لان اجور العمالة الاجنبية مرتبط بأسعار الصرف للدينار العراقي مقابل عملات الدول المرسله للعمالة بدرجة عند تحويلها الى عملة دولة المرسله يشكل مبلغ كبير.

سابعاً، التقليد والمحاكاة: ان (73.57%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يرون بأن هناك التقليد و المحاكاة في استخدام العمالة الاجنبية من قبل المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة لان احدي خصائصه الاجتماعية للمجتمع الكوردي هو التقليد و المحاكاة للآخرين.

ثامناً، تقبل قيام ببعض الوظائف الدنيا والمتوسطة: ان (70.40%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يرون بأن العمالة الاجنبية تقبل ببعض الوظائف الدنيا المتوسطة وخاصة في مجال الخدمات، بينما العمالة المحلية لاتقبل هذه الوظائف خوفاً من مكانته الاجتماعية في المجتمع الكوردي.

تاسعاً، الثقة بالنفس في العمل: ان (64.69%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يرون بأن هناك ثقة بالنفس في العمل اكبر من قبل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية، لكون العمالة المحلية تعيش في بيئة متراكمة من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية.

الجدول (11) توزيع عينة الدراسة حسب محددات العمالة الاجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

الترتيب	درجة الاتفاق	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مواقف بشدة		مواقف		محايد		غير مواقف		غير مواقف بشدة		المجموع
				%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
6	78.878	0.818	3.944	20.9%	41	61.2%	120	10.2%	20	6.6%	13	1.0%	2	الخفض اجور العمالة الاجنبية
3	82.347	0.688	4.117	26.0%	51	63.3%	124	7.7%	15	2.6%	5	0.5%	1	عدم ممانعة العمالة الاجنبية بالعمل لاثتر من (8) ساعات في اليوم
4	79.694	0.819	3.985	25.0%	49	54.6%	107	15.8%	31	3.1%	6	1.5%	3	ارتفاع مهارة العمالة الاجنبية
7	73.571	0.704	3.679	7.7%	15	57.7%	113	30.6%	60	3.1%	6	1.0%	2	التقليد و المحاكاة في استخدام العمالة الاجنبية من قبل اصحاب المهن والمشاريع الصناعية
1	84.718	0.693	4.236	35.4%	69	55.4%	108	7.2%	14	1.5%	3	0.5%	1	الترام في العمل اكبر من قبل العمالة الاجنبية
2	82.653	0.696	4.133	29.6%	58	56.1%	110	12.2%	24	2.0%	4	0.0%	0	قلة الاجازات اليومية و الزمنية من قبل العمالة الاجنبية
8	70.408	0.719	3.520	4.6%	9	50.0%	98	39.8%	78	4.1%	8	1.5%	3	تقليل العمالة الاجنبية قيام ببعض الوظائف الدنيا و المتوسطة
9	64.694	0.969	3.235	8.2%	16	33.2%	65	36.2%	71	18.9%	37	3.6%	7	هناك ثقة العمل اكبر من قبل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية
5	78.980	0.852	3.949	26.5%	52	48.5%	95	18.9%	37	5.6%	11	0.5%	1	العمالة الاجنبية دائما يشتكون مجموعات العمل المتخصصة
	77.323	0.408	3.866											المعدل

المصدر: استمارة الاستبيان

3-4-1 **تفضيل نوع العمالة:** تضمن هذا المحور (10) أسئلة ولخصت نتائجها من خلال الجدول (12) نلاحظ أن أكبر متوسط كان من حصة السؤال الاول (تفضل العمالة الاجنبية (الوسطى و جنوب العراق) للعمل في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بنسبة (79.082%)، يليه السؤال الثاني (تفضل

العمالة الاجنبية (السوريين) للعمل في مشروعاتك) بنسبة (75.714%)، في حين كان السؤال الثالث (تفضل العمالة الاجنبية (اليرانيين) للعمل في مشروعاتك)، بنسبة (71.224%) وحصة السؤال الرابع (تفضل العمالة الاجنبية (الهنود) للعمل في مشروعاتك) بنسبة (69.694%) حسب آراء عينة الدراسة. والسؤال الخامس (تفضل العمالة الاجنبية (المصريين) للعمل في مشروعاتك) بنسبة (68.980%)، يليه السؤال السادس (تفضل العمالة الاجنبية (الترك) للعمل في مشروعاتك) بنسبة (62.653%)، من السؤال السابع (تفضل العمالة الاجنبية (الانثى) للعمل في مشروعاتك) بنسبة (62.347%)، من السؤال الثامن (تفضل العمالة الاجنبية (البنكاليين) للعمل في مشروعاتك) بنسبة (60.20%)، من السؤال التاسع (تفضل العمالة الاجنبية (الفليبين) للعمل في مشروعاتك) بنسبة (59.388%)، من السؤال الاخير (تفضل العمالة الاجنبية (الافريقيين) للعمل في مشروعاتك) بنسبة (56.939%). وبخصوص معدل العام للمحور، بنسبة (66.622%). ولتوضيح اكثر نستعين بأسئلة المحور حسب درجة اتفاقها وكالاتي:-

اولا، العمالة المحلية: ان (79.08%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يفضلون العمالة المحلية (الوسطى و جنوب العراق) للعمل في المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة، لكون هذا النوع من العمالة المحلية يتميز بالقدرات البدنية القوية في نشاط المشاريع الصناعية لان هذه المشاريع يحتاج الى جهد العضلي الكبير.

ثانيا، العمالة الاجنبية:

1- **(السوريين):** ان (75.71%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة في محافظة اربيل يفضلون العمالة الاجنبية (السوريين) للعمل في مشاريعهم الصناعية بسبب وجود محددات التزام في العمل وانخفاض الاجور و امتلاك المهارة الكافية للعمل.

2- **(اليرانيين):** ان (71.224%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يفضلون العمالة الاجنبية (اليرانيين) للعمل في مشاريعهم الصناعية بسبب امتلاك المهارات المطلوبة في العمل.

3- **(الهنود):** ان (69.69%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يفضلون العمالة الاجنبية (الهنود) للعمل في مشاريعهم الصناعية، لكونهم يمتلكون المهارات المطلوبة في العمل.

4- **(المصريين):** ان (68.98%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يفضلون العمالة الاجنبية (المصريين) للعمل في مشاريعهم الصناعية، هم ايضا يمتلكون القدرة البدنية والمهارة المطلوبة في العمل.

5- **(الترك):** ان (62.65%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يفضلون العمالة الاجنبية (الترك) للعمل في مشاريعهم الصناعية، لكونهم يمتلكون المهارات المطلوبة في العمل.

6- **العمالة الاجنبية (الانثى):** ان (62.34%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة يفضلون (الانثى) للعمل في مشاريعهم الصناعية وخاصة في مجال الصناعات التي لا تعتمد على الجهد العضلي الكبير و تأتي في المراتب الاخير بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الكوردي .

7- (البنكاليين): ان (62.34%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يفضلون العمالة الاجنبية (البنكاليين) للعمل في مشاريعهم الصناعية وخاصة في مجال الخدمات لأن معظم العمال البنكاليين لا يمتلكون المهارة المطلوبة فضلاً عن ضعف الجهد العضلي.

8- (الفليبيين): ان (59.38%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يفضلون العمالة الأجنبية (الفليبيين) لأنهم لا يمتلكون القدرة العضلية فضلاً عن ضعف المهارة المطلوبة ولهذا اخذ الترتيب قبل الاخير من ضمن العمالة الاجنبية الموجودة في محافظة اربيل.

9- (الافريقيين): ان (56.93%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يفضلون العمالة الاجنبية (الافريقيين) للعمل في مشاريعهم الصناعية، لأن معظم العمالة الافريقية لا يمتلكون المهارة المطلوبة رغم امتلاكهم القدرة العضلية في العمل.

10- (4-4): العوامل المؤسسية المتعلقة بالعمالة الاجنبية:- تضمن هذا المحور (5) أسئلة ولخصت نتائجها من خلال الجدول (13) نلاحظ أن أكبر متوسط كان من حصة السؤال الاول (عدم وجود غطاء قانوني يحمي حقوق العمالة الاجنبية في القطاع الخاص بنسبة (71.429%)، يليه السؤال الثاني (ظروف العمل للعمالة الاجنبية اكثر صرامة مقارنة بظروف العمالة المحلية) بنسبة (63.265%)، في حين كان السؤال الثالث (لا يوجد فرق بين العمالة المحلية والعمالة الاجنبية من حيث الواجبات و الحقوق)، بنسبة (60.204%) وحصة السؤال الرابع (العامل الاجنبي اخذ اجازة العمل في وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية) بنسبة (54.898%) حسب آراء عينة الدراسة. والسؤال الخامس (هناك متابعة

الجدول (12) توزيع عينة الدراسة حسب تفضيل نوع العمالة الاجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

الترتيب	درجة الاتفاق	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مواقف بشدة		مواقف		معتد		غير موافق		غير موافق بشدة		السؤال
				%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
7	62.347	1.019	3.117	8.2%	16	30.6%	60	29.1%	57	29.1%	57	3.1%	6	تفضل العمالة الاجنبية (الاشوريين) للعمل في مشروعك
2	75.714	0.807	3.786	12.2%	24	64.8%	127	13.3%	26	8.7%	17	1.0%	2	تفضل العمالة الاجنبية (السوريين) للعمل في مشروعك
8	60.204	0.841	3.010	2.6%	5	26.0%	51	43.4%	85	26.0%	51	2.0%	4	تفضل العمالة الاجنبية (البنكاليين) للعمل في مشروعك
6	62.653	0.946	3.133	3.1%	6	37.8%	74	33.7%	66	20.4%	40	5.1%	10	تفضل العمالة الاجنبية (الترك) للعمل في مشروعك
3	71.224	0.907	3.561	7.7%	15	59.2%	116	17.3%	34	13.3%	26	2.6%	5	تفضل العمالة الاجنبية (الارمنين) للعمل في مشروعك
1	79.082	0.753	3.954	19.4%	38	62.8%	123	12.2%	24	5.1%	10	0.5%	1	تفضل العمالة الاجنبية (الوسطى و جنوب العراق) للعمل في مشروعك
5	68.980	0.824	3.449	6.1%	12	46.4%	91	35.2%	69	10.7%	21	1.5%	3	تفضل العمالة الاجنبية (المصريين) للعمل في مشروعك
4	69.694	0.838	3.485	5.1%	10	53.6%	105	28.1%	55	11.2%	22	2.0%	4	تفضل العمالة الاجنبية (الهنود) للعمل في مشروعك
9	59.388	0.882	2.969	3.6%	7	23.5%	46	42.3%	83	27.6%	54	3.1%	6	تفضل العمالة الاجنبية (الفليبيين) للعمل في مشروعك
10	56.939	0.796	2.847	2.6%	5	13.3%	26	54.6%	107	25.5%	50	4.1%	8	تفضل العمالة الاجنبية (الافريقيين) للعمل في مشروعك
	66.622	0.486	3.331											المعدل

المصدر: استمارة الاستبيان

مستمرة من قبل نقابات العمال بهدف ضمان حقوق العمالة الاجنبية) بنسبة (44.490%). وبخصوص المعدل العام بنسبة (58.857%). ولتوضيح اكثر نستعين بالفقرات الخاصة لكل اسئلة المحور حسب درجة اتفاقها وكالاتي:-

11- اولاً: عدم وجود غطاء قانوني يحمي حقوق العمالة الاجنبية في القطاع الخاص:- ان (71.42%) من اصحاب و مدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يرون بأن عدم وجود غطاء قانوني

لحماية حقوق العمالة الاجنبية في القطاع الخاص، ادت الى استغلال العمالة الاجنبية من قبل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

12- ثانياً: ظروف العمل للعمالة الاجنبية اكثر صرامة مقارنة بظروف العمالة المحلية:- ان (63.26%) من اصحاب ومدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يرون بأن ظروف العمل للعمالة الاجنبية اكثر صرامة مقارنة بظروف العمالة المحلية، وبالتالي ادت الى تجاوز على حقوقهم في العمل.

13- ثالثاً: لا يوجد فرق بين العمالة المحلية و العمالة الاجنبية من حيث الواجبات و الحقوق:- ان (60.20%) من اصحاب ومدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يرون بأن لا يوجد فرق بين العمالة المحلية و العمالة الاجنبية من حيث الواجبات و الحقوق.

14- رابعاً: العامل الاجنبي اخذ اجازة العمل في وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية:- ان (54.89%) من اصحاب ومدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يرون بأن العامل الاجنبي اخذ اجازة العمل في وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية أي (45.11%) من اصحاب والمدراء يرون بان العمالة الاجنبية لم يأخذ اجازة العمل، وهذا يدل على وجود هجرة العمالة الاجنبية غير الشرعية الى اقليم كردستان.

15- خامساً: هناك متابعة مستمرة من قبل نقابات العمال بهدف ضمان حقوق العمالة الاجنبية:- ان (44.49%) من اصحاب ومدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يرون بأن هناك متابعة مستمرة من قبل نقابات العمال بهدف ضمان حقوق العمالة الاجنبية من هذا يبين بان (56.51%) من اصحاب ومدراء المشاريع الصناعية يرون بان نقابات العمال لا يقوم بالمتابعة لضمان حقوق العمالة الاجنبية. وهذا دليل على ضعف دور نقابات العمال حتى نجاة العمالة المحلية في محافظة اربيل.

جدول (13) توزيع عينة الدراسة حسب العوامل المؤسسية المنطقة بالعمالة الاجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

الترتيب	درجة الاتقي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المؤال
				%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
4	54.898	1.070	2.745	6.6%	13	17.3%	34	30.1%	59	35.7%	70	10.2%	20	العامل الاجنبي اخذ اجازة العمل في وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية
1	71.429	1.028	3.571	16.8%	33	42.3%	83	26.5%	52	9.7%	19	4.6%	9	عدم وجود غطاء قانوني يحمي حقوق العمالة الاجنبية في القطاع الخاص
2	63.265	0.813	3.163	4.6%	9	27.6%	54	48.5%	95	18.4%	36	1.0%	2	ظروف العمل للعمالة الاجنبية اكثر صرامة مقارنة بظروف العمالة المحلية
5	44.490	1.155	2.224	2.6%	5	15.3%	30	18.9%	37	28.6%	56	34.7%	68	هناك متابعة مستمرة من قبل نقابات العمال بهدف ضمان حقوق العمالة الاجنبية
3	60.204	0.906	3.010	6.1%	12	19.9%	39	45.9%	90	25.0%	49	3.1%	6	لا يوجد فرق بين العمالة المحلية و العمالة الاجنبية من حيث الواجبات و الحقوق
	58.857	0.478	2.943											المعدل

المصدر: استمارة الاستبيان

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: في ضوء التحليلات السابقة يمكن استنتاج ما يلي:-

- 1- اظهرت الدراسة بان هناك مجموعة من المعلومات الاولية للمشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة في محافظة اربيل و تتمثل تلك المعلومات بالاتي:-
 - أ- حسب معايير عدد العمال فان نسبة (73.5%) من المشاريع الصناعية تقع ضمن المشاريع الصغيرة، بينما نسبة (26.5%) ضمن المشاريع المتوسطة في محافظة اربيل.
 - ب- هناك خلل في توزيع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، اذ هناك اقضية لديها مشاريع الصناعية كثيرة في نفس الوقت هناك اقضية اخرى يفتقر الى المشاريع الصناعية وهذا الخلل ادى الى انتشار البطالة في اقضية التي تفتقر الى المشاريع الصناعية.
 - ت- حسب معايير راس المال المشروع فان نسبة (74%) من المشاريع تقع ضمن المشاريع الصغيرة، بينما نسبة (26%) تقع ضمن المشاريع المتوسطة، وهذا المعيار متوافق مع معيار عدد العمال.
 - ث- هناك ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الصناعي وخاصة في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- ج- هناك المشاركة من قبل كوادرات الاحزاب المتنفة في نشاط المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وهذا يعد عائقاً امام تطور تلك المشاريع، فضلاً عن تدخل الاحزاب السياسية في القطاعات الاقتصادية في محافظة اربيل.
- ح- ان معظم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة يقومون بالنشاط الانتاجي من الصناعات (الفلزية و الانشاءات و الخدمات و البلاستيكية و الموبيليات).
- خ- ان معظم المشاريع الصناعية يعتمدون على القوى العاملة الاجنبية لكونهم يتميزون بانخفاض اجورهم وارتفاع مهاراتهم والتزامهم بالعمل و قلة اجازاتهم مقارنة بالعمالة المحلية.
- 2- اثبتت الفرضية بان هناك التزام في العمل اكثر من قبل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية، لكون معظم العمالة الاجنبية لا يرافقون عوائلهم، و بالتالي يسهل الالتزام في العمل. و في النتيجة النهائية انعكست سلباً على العمالة المحلية و ادت الى زيادة البطالة و خاصة ضمن صفوف الشباب في محافظة اربيل.
- 3- اثبتت الفرضية بان هناك قلة الاجازات اليومية و الزمنية من قبل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية، لأن معظم العمالة الاجنبية تفرقوا تفرقاً كاملاً للعمل و بالتالي يؤدي الى قلة الاجازات في العمل و بالنتيجة النهائية حرمان العمالة المحلية من العمل و من ثم زيادة معدلات البطالة.
- 4- اثبتت الفرضية عدم ممانعة العمالة الاجنبية بالعمل لأكثر من (8) ساعات في اليوم مقارنة بالعمالة المحلية و بالتالي ادت الى زيادة ارباح اصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 5- اثبتت الفرضية بان هناك ارتفاع مهارة العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية لكون معظم العمالة الاجنبية لديهم الخبرة السابقة في عمل تلك المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 6- اثبتت الفرضية بان العمالة الاجنبية يشكلون فرق العمل المتخصصة بينما العمالة المحلية يفتقر الى هذه الميزة.

- 7- اثبتت الفرضية بان هناك انخفاض اجور العمالة الاجنبية مقارنة بأجور العمالة المحلية لكون اجور العمالة الاجنبية مرتبط بأسعار الصرف للدينار العراقي بدرجة عند تحويلها الى عملة الدولة الاجنبية بشكل مبلغ كبير.
- 8- اثبتت الفرضية بان هناك التقليد و المحاكاة في استخدام العمالة الاجنبية من قبل اصحاب المهن والمشروعات الصناعية لان احدي خصائص الاجتماعية للمجتمع الكوردي هو التقليد والمحاكاة الاخرين.
- 9- اثبتت الفرضية بان هناك العمالة الاجنبية تقبل ببعض الوظائف الدنيا والمتوسطة وخاصة في مجال الخدمات، بينما العمالة المحلية لأتقبل هذه الاعمال خوفاً من مكانته الاجتماعية.
- 10- اثبتت الفرضية بأن هناك ثقة بالنفس في العمل اكبر من قبل العمالة الاجنبية مقارنة بالعمالة المحلية، لكون العمالة المحلية يعيش في بيئة الازمات سياسية واقتصادية واجتماعية واعلامية.
- 11- توصلت الدراسة بأن العمالة المحلية (الوسطى و جنوب العراق) للعمل في المشروعات الصناعية تأتي بالمرتبة الاولى، لكون هذه العمالة يتميز بالقدرات العضلية القوية في نشاط المشاريع الصناعية.
- 12- توصلت الدراسة بأن تفضيل العمالة الاجنبية (السوريين) للعمل في المشاريع الصناعية تأتي بالمرتبة الثانية بسبب وجود محددات التزام في العمل وانخفاض الاجور و امتلاك المهارة الكافية للعمل
- 13- اظهرت الدراسة بأن تفضيل العمالة الاجنبية (الهنود) للعمل في المشروعات الصناعية تأتي بالمرتبة الثالثة، لكون يمتلكون المهارات المطلوبة في العمل للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 14- توصلت الدراسة بأن هناك تفضيل للعمالة الاجنبية من (الايروانيين، والمصريين، والأتراك، و البنكاليين) يأتون بالمراتب الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة وعلى التوالي في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بينما يرفضون تفضيل العمالة الاجنبية الفلبينيين والافريقيين.
- 15- اظهرت الدراسة عدم وجود غطاء قانوني يحمي حقوق العمالة الأجنبية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 16- توصلت الدراسة بان ظروف العمل للعمالة الاجنبية اكثر صرامة مقارنة بالعمالة المحلية في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 17- اظهرت الدراسة بانه لا يوجد فرق بين العمالة الاجنبية والعمالة المحلية من حيث الواجبات والحقوق لدى معظم اصحاب ومدراء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 18- اظهرت الدراسة بان معظم العمالة الاجنبية لم يأخذ إجازة العمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وخاصة في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 19- توصلت الدراسة بعدم وجود متابعة من قبل نقابات العمال بهدف ضمان حقوق العمالة الاجنبية وخاصة في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.

التوصيات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح ما يلي:-

- 1- انشاء قاعدة البيانات حول العمالة الأجنبية في وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية لحكومة اقليم كردستان. فضلاً عن تعزيز التنسيق بين الدوائر التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وخاصة حول البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمالة الاجنبية.
- 2- القضاء على المشاريع الصناعية الصغيرة غير الرسمية في محافظة اربيل من قبل السوريين، والتي اثرت سلباً على نشاط المشاريع الصناعية الصغيرة الرسمية في محافظة اربيل.
- 3- يقع على عاتق وزارة التجارة و الصناعة لحكومة الاقليم العمل على زيادة تشغيل الشباب وخاصة خريجو كلية الادارة والاقتصاد- قسم ادارة الاعمال على إلزام اصحاب المشاريع الصناعية وخاصة المشاريع الصناعية المتوسطة بتوظيف الخريجين في إدارة تلك المشاريع الصناعية.
- 4- يقع عاتق كليات الادارة والاقتصاد في جامعات اقليم كردستان، العمل على فتح قسم إدارة المشاريع الصناعية.
- 5- العمل على سن قانون الخاص المتعلق بالعمالة الاجنبية من قبل مجلس الوطني (البرلمان) لمعالجة عشوائية هجرة العمالة الاجنبية الى اقليم كردستان- العراق.
- 6- يقع على عاتق وزارة التجارة والصناعة العمل على اعادة توزيع المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة على الاقضية و النواحي الموجودة بهدف تحقيق العدالة بينهم و تخفيض نسبة البطالة في تلك المناطق التي تفتقر الى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 7- يقع على عاتق وزارة التجارة والصناعة في الاقليم العمل على اقامة الدورات التدريبية والورش لرفع المستوى الاداري لأصحاب ومدراء المشاريع الصناعية وذلك بالتعاون مع جامعات محافظة اربيل بهدف رفع المستوى الاداري لهم.
- 8- تشجيع المستثمرين الاجانب للاستثمار في قطاع الصناعي وخاصة في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 9- يقع على عاتق وزارة التجارة والصناعة العمل على حماية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من منافسة السلع الاجنبية المستوردة سواء كانت عن طريق الضرائب الكمركية أو عن طريق تقديم الدعم اللازم لتلك المشاريع.
- 10- يتحتم على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العمل على فتح الدورات التدريبية المستمرة للعمالة المحلية وخاصة المشتغلة في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة . وفي تلك الدورات يتم التركيز على النقاط الاتية:-
 - أ. الالتزام في العمل.
 - ب. رفع المهارات.
 - ت. المعرفة في تشكيل مجموعات العمل المتخصصة.
 - ث. رفع ثقة العمالة المحلية بالعمل.
 - ج. المعرفة بان العمل في الوظائف الدنيا والمتوسطة شرف.
- 11- يتحتم على وزارة الداخلية لحكومة اقليم كردستان لا يمنح تأشيرة اقامة للعمالة الاجنبية الا بعد اخذ إجازة العمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وبذلك يتحكم في تدفق العمالة الاجنبية في اقليم كردستان.

- 12- محاولة تفعيل دور نقابات العمال المحلية لضمان حقوق العمالة المحلية والعمالة الاجنبية ولاسيما في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة اربيل.
- 13- يقع على عاتق وزارة التجارة والصناعة لحكومة الاقليم وبالاغتماد على المتخصصين العمل على اعادة النظر في تقسيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الى المشاريع المتناهية الصغرة والصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- 14- من اجل التواصل في مجال البحث العلمي نقترح:- (تحليل محددات تفضيل العمالة النسائية الاجنبية لخدمة عوائل الثرية في اقليم كردستان – العراق).

قائمة المصادر

اولاً: المصادر باللغة العربية:

1. ابو زيد، محمد إمام محمد محمد، الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي الليبي (2011-2017)، رسالة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2019.
2. بن عباس، شامية، معيوف، هدى، العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2017.
3. تودار و، ميشل، التنمية الاقتصادية، تقريب والمراجعة:- حسني، محمود حسن، محمود، محمود حامد، دار المربخ للنشر، الطبعة الاولى، 2009.
4. جمال، خوني، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة عينة من البنوك المتعاقدة مع هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي – رسالة – جامعة أم البواقي – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-2015.
5. حرب، بيان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 22- العدد الثاني-2006.
6. دحه، سليم، الهجرة الدولية: المفهوم ومنظورات التفسير، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد السادس يناير (كانون الثاني) -2013.
7. درار، قاسميه، فهيمه، وفاء، عنوان المذكرة: حاضنات الاعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر- رسالة – جامعة العربي التبسي- تبسة – كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير-2016.
8. سنوسي، شيخاوي، هجرة الكفاءة الوطنية واشكالية التنمية في المغرب العربي:- دراسة حالة الجزائر 1999—2010، رسالة الماجستير، جامعة ابو بكر بالقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
9. شعبان، فرج، بلال، رحالية، أليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات، الملتقى الوطني حول اشكالية استخدامه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2017.
10. عباس، جيهان عبدالسلام، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، 2020.

11. عزوز، يوساحة، اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية (دراسة ميدانية بجامعة باتنة)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة، بدون سنة النشر.
 12. عفان، منال، المحددات الاقتصادية الكلية الهجرة العمل الدولية (دراسة حالة للهجرة من مصر الى المملكة العربية السعودية)، مجلة دراسات، المجلد (19)، العدد (3)، 2018
 13. فوجو، ميسون زكي، استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة الماجستير- الجامعة الإسلامية – غزة – كلية التجارة - 2012
 14. الكش، مصطفى حسين، الحريات وحقوق الاساسية الدولية والوطنية للعمال المهاجرين الاردن دراسة حالة، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، 2018
 15. المللي، قمر المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية – جامعة دمشق – كلية الاقتصاد-2015
 16. نورية، بالغشم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احدث التنمية الشاملة الاقتصاد الجزائري – جامعة عبدالحميد ابن باديس – كلية علوم التجارية و علوم التسيير-2015
 17. يرمقران، يوسف، هواري، يواو، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية – جامعة أبي بكر يلقايد- تلسمان- كلية العلوم التجارية -2016
- ثانيا، المصادر باللغة الانكليزية،**

1. Department of Economic and Social Affairs Population Division, International Migration Report 2015, September 2016
2. Human Migration Guide, What is Human Migratio(<http://geographymonkey.com>), 2005.
3. Perruchoud, Richard, Redpoth, Jillyanne, Glossary on Migration, 2nd Edition, International Organization Migration, 2011
4. Thet , Kyaing Kyaing, Pull and Push Factors of Migration: A Case Study in the Urban Area of Monywa Township, Myanmar, (www.semanticscholar.org), 2014.